

لا القدرة تست فلا يضر في عبارة عن نفي الكمية المتصلة في الصفات
 وهي تعد الصفات للذات المنتهية من جنس واحد كما تقدم ونحن نفي
 الكمية المنفصلة في الصفات وهو ثبوت صفة لغيره كصفة نكت كالتعم
 أيضا ووحداية في الأفعال ومعناها عدم ثبوت فعل لغيره تست
 وعدم مشاركة غيره لم تست في فعل فهي عبارة عن نفي الكمية المنفصلة
 في الأفعال هو ثبوت فعل لغيره تست وعن نفي الكمية المتصلة ان صور
 ان يشارك غيره تست في فعل كما قاله بعضهم واما ان صور كما قاله
 بعضهم بتعدد الأفعال كالتعلق والرزق والاشياء فهو ثابت لا يضر
 بقية اذا علمت ذلك علمت ان في قول الم اى لا ثاني له في ذاته
 الخ حصول لأن المتبادر منه انما هو نفي الكمية المتصلة في الذات والصفات
 والأفعال ويمكن ان يستفاد منه ايضا نفي الكمية المتصلة في الذات والصفات
 والأفعال بناء على تصويره بما ذكر بان يقال المراد لا ثاني له انما
 ولا انفصال في ذاته ولا في صفاته ولا في افعالها والحاصل ان
 الكمية تست وكلها متفية بالوحداية لكن محله في الذات ان صور
 بالمشاكلة كما علمت قد بر قوله اى لا ثاني له الخ اعترض بان هذا
 تقييد للواحد لا للوحدانية مع ان ظاهر كلام الم ان نفي الوحدانية
 والصواب في تقييدها اى يتولى اى نفي الاثنية في الذات و
 الصفات والأفعال واجب بان نكت ارتكاب المحقق المصحح
 التصريح بنفي الثاني الذي هو المصحح وان كان يؤخذ من نفي
 الاثنية نفيه بطريق التزم لا بطريق التصريح وانما اقتصر
 الم عن نفي الثاني مع انه لا تحقق الوحدانية الا بنفي التعدد
 مطلقا سواء كان بالثنية او بالاثنية او غيره ذلك لان التزم من
 نفيه نفي غيره من العدد اذ لا يتأني الثاني في قوة الابدح في الثاني

اى لا ثاني له في ذاته
 ولا في صفاته ولا
 في افعالها

ويمكن

ويمكن ان قصد الم التعميم في نفي الأعداد مطلقا كما قلنا في
 ذاته متعلق بقوله ثانيا وعدها بنفي لتضمينه معنى التوكيد والنظر
 وقوله ولا في صفاته اى ولا ثاني له في صفاته فالجواب والمجرب متعلق
 بقوله ثانيا كالتذييل قبله وكذا الذي بعده وقوله ولا في افعالها قد يتبادر
 منه ان الأفعال قسمان احدها افعال تست والاخر افعال غير تست
 الأول هو الذي فيه واحداية الأفعال وليس كذلك المراد الان ما وجد
 من الأفعال باسرها مستوي لم تست ولا ثاني له لغيره اذ ليس للعبد
 فيها الا الكمية خلافا للمعتزلة في قولهم بان العبد يخلق افعال تست
 الاختيارية بقدرته خلقها الله فيه وخلافا للجبرية في قولهم بان
 العبد مجبور على الفعل كالمرحلة المخلدة في المسمى ولا كبر له فيه
 اصلا فالمعتزلة افرحوا حيث قالوا بان العبد يخلق فعله والجبرية
 فرحوا حيث قالوا بان الكبر له فيه واهل السنة توسطوا حيث
 قالوا بان العبد لا يخلق فعله لكن له فيه الكسب وخيرا لا يورثه
 لانه خرج منه بين فرق ودم لنا خالما سابقا للشاربين **قوله**
 فهذه ست صفات اى فهذه المذكورات ست صفات فالاشارة على
 المذكورات بقوله الوجود الخ والفاخرية اى دلالة على ان ما جدها
 مفرع عما قبلها ونتيجة له وانما لم يأت الم بالثاني اسم العقول لان
 المجدود مؤنث وقد ذكر وهو صح يجب تجريره منها بخلاف ما اذا لم
 يذكر فانه لا يجب ذلك بل يجوز الاشارة بها فيه ولهذا اى بها في قوله
 والختم بعد هذا الخ نعم الاولي عدم الاشارة بها في هذه الحالة كما هو
 بقر في محله **قوله** الاولي نسبة انما نسبت للنفس لانها
 فقط بخلاف المعنوية فانها ملازمة للمعاني فلو نكت نسبت اليها
 وقد علمت كلام الم ان ما تقدم من الصفات قسمان احدها وهو

سوسيه

فهذه ست صفات
 الاولي تفسيرا